عباس و"قنبلة" الأمم المتحدة:
سؤال غياب المنهجية

أنيس محسن•

انشغلت وسائل الإعلام قبل خطاب الرئيس الفلسطيني في الأمم المتحدة بنيويورك يوم الأربعاء 30 أيلول / سبتمبر، بما سُرِّب عن قنبلة ينوي تنفجيرها هناك. ذهبت التحليلات ـ المبنية على تسريبات ـ بين إعلانه الاستقالة من رئاسة السلطة الى الاستقالة من رئاسة منظمة التحرير و"فتح"، إلى إعلانه حل السلطة أو إعلان دولة فلسطين واقعة تحت الاحتلال وتحميل إسرائيل كدولة مُحتلّة المسؤولية عن احتلالها هذا، والمجتمع الدولي مسؤولية حماية سكان الدولة الفلسطينية المحتلة.

خاب ظن كل من راهن على استقالات لم تحدث، كما خاب ظن المراهنين على إعلان حل السلطة، وكذلك كل من راهن على إعلان فلسطين دولة تحت الاحتلال، إذ اكتفى عباس بالتهديد بإعلان ذلك فيما لو بقيت إسرائيل تمارس ما تمارسه من اعتداءات ومصادرات للأرض وقتل واعتقالات... الخ.

خيبة الظن الواسعة هذه، إنما سببها غياب الشفافية في السياسة الفلسطينية، وهو غياب ناجم أساساً من غياب العمل المنهجي المؤسسي، والتفرد الذي بقي النموذج الأسهل في القيادة منذ انطلاقة الثورة المعاصرة مع الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي كان "مؤسسة في رجل"، استحالت معه المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير ثم لسلطة الحكم الذاتي مجرد أداة يحركها هو بدل أن تكون المؤسسة صانعة السياسات والقيادات هي من تنفذ هذه السياسات بِحِرَفيّة عالية.

كان عرفات يقود ثورة مسلحة وعملية سياسية ودبلوماسية واسعة جداً، في مرحلة تحرر وطني، واعتماداً على التجارب الثورية الناجحة والتي كان عمادها أشخاصاً مميزين: من هو شي منه إلى تشي غيفارا وفيدل كاسترو وجمال عبد الناصر وغيرهم من قادة الثوارات التحررية؛ لكن عرفات كان يقود بتفرد من خلال مؤسسة مطواعة بيده.

ما يميز الرئيس الراحل عرفات عن الرئيس الحالي عباس، أن الأول كان يستخدم الوسائل متنوعة ومتاحة لتحقيق الهدف العام، وبروح قيادة فردية؛ أما الثاني، فقد ضيق أفق الصراع متخلياً عن الكفاح المسلح، بل عن النضال العنفي غير المسلح، وحدده بعملية سياسية أبدى خلالها استعداده لتقديم كل تنازل ممكن لحل "الصراع" مع إسرائيل، بناء على اعتقاد بأن إسرائيل تريد أساساً حل هذا "الصراع" وعلى أساس أن المجتمع الدولي قد ضاق ذرعاً بالعدائية المتواصلة في الشرق الأوسط وبالتالي سيكون إلى جانب هذه العملية ويفرضها فرضاً على إسرائيل. وأيضاً يقود عباس هذه العملية بتفرد، وقد عمل على تطويع الكثير من مؤسسات "فتح" ومنظمة التحرير والسلطة كي يتسنى له اتخاذ القرار مرتاحاً من دون "عرقلة" و"مساءلة". وآخر خطواته التي تم تقويضها، محاولته الهيمنة على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عبر تقديم استقالته و9 أعضاء فتحاويين من عضوية اللجنة والدعوة الى عقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني

•سكرتير تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية"، بيروت

يتحول الى هيئة ناخبة تأتي بأعضاء جدد مأمونين للجنة التنفيذية، الأمر الذي حال دونه الرفض القاطع للجبهة الشعبية لعقد اجتماع للمجلس ورفض عدد لا بأس به من أعضاء اللجنة المركزية لحركة "فتح" هذا التوجه.

إن الخط الرابط بين مرحلتي النضال الثوري المسلح (مع عرفات) والعملية السياسية السلمية (مع عباس) هي غياب التخطيط والمنهجية، الناجم عن تفريغ المؤسسات من مضمونها وجعلها أدوات تابعة دورها أن تضع خاتمها على قرارات وتوجهات القائد، لكن الفارق أن العنف الثوري في المرحلة الأولى كان عنصر قوة يستطيع فرض وقائع سياسية، فيما تغيب عن المرحلة الثانية أي عناصر قوة، وتحضر كل عناصر الضعف الذاتية والموضوعية: إقليمية ودولية.

أما الواقع القائم فهو تمادي إسرائيل في أسرلة كل ما تسطيع أسرلته في القدس والضفة الغربية مع الإبقاء على حصار غزة، وسط فوضى سياسية ومؤسسية فلسطينية، وفوضى إقليمية باتت معها القضية الفلسطينية مسألة ثانوية، ولم يعد بالتالي من مجال معها سوى إعلان القطيعة مع مرحلة أوسلو تماماً وحل كل الأطر والسلطات والمؤسسات التي نشأت عبر هذه العملية، والعودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ككيان سياسي شرعي ممثل للشعب الفلسطيني، بشرط تطوير مؤسساتها وإعطاء تلك المؤسسات دورها التخطيطي والتنفيذي والتقريري والراقبي والحسابي، ودمقرطتها وتوسيعها لتشمل قوى باتت واقعاً تمثيلياً على الأرض، مثل "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/